

دراسات نقدية ١ – الاسبوع العاشر

دراسات في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالبة/
أميرة محي الدين

دكتوراه إدارة

٢٠٢٦



تقييم المراجع المستخدمة في الدراسة

تشكل المراجع العلمية أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها البحث الأكاديمي، إذ تعكس مدى عمق الباحث في الاطلاع، وتحدد درجة أصالة الدراسة وقوتها العلمية. وبالنظر إلى الدراسة محل النقد «دراسات في اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية في المملكة العربية السعودية»، يمكن ملاحظة أن قائمة المراجع تمتاز باتساعها من حيث الكم وتنوعها من حيث الاتجاهات، إلا أنها تحمل في الوقت نفسه بعض الإشكالات المنهجية التي تستدعي التوقف عندها بشكل نقدي دقيق.

يتضح أن الدراسة اعتمدت على مزيج من المراجع الدولية الحديثة الصادرة عن منظمات مثل OECD، والتقارير الإحصائية الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية منشورة في مجلات محكمة، وهو ما يعكس محاولة جادة لبناء إطار نظري مقارنة يربط بين التجربة السعودية والتجارب العالمية في اقتصاديات التعليم. هذا التنوع يُعد نقطة إيجابية مهمة لأنه يوسع من زاوية التحليل ويمنح الدراسة بعداً عالمياً في تناول قضايا التمويل التعليمي. ومع ذلك، يلاحظ في المقابل وجود اعتماد ملحوظ على مراجع عامة أو وصفية أكثر من كونها دراسات تحليلية معمقة، وهو ما قد يقلل من قوة التفسير العلمي لبعض النتائج.

تقييم المراجع المستخدمة في الدراسة

كما أن جزءًا من المراجع المستخدمة يعود إلى تقارير مؤسسية أو إحصائية (مثل تقارير التعليم أو الإحصاءات الدولية)، وهذه المراجع على الرغم من أهميتها في دعم البيانات، إلا أنها لا تقدم دائمًا تحليلًا نقديًا أو نظريًا كافيًا، بل تقتصر على عرض الأرقام والمؤشرات. وهذا قد يؤدي إلى فجوة بين الجانب الوصفي والجانب التحليلي داخل الدراسة، خاصة إذا لم يتم توظيف هذه البيانات ضمن نماذج اقتصادية أو تربوية واضحة.

ومن الملاحظ أيضًا وجود اعتماد على دراسات سابقة ذات طابع عام في مجال التعليم أو السياسات التربوية دون التخصص الدقيق في اقتصاديات وتمويل التعليم، مما قد يضعف درجة التخصص العلمي للمراجع المستخدمة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المراجع تبدو غير حديثة نسبيًا مقارنة بطبيعة الموضوع الذي يتطلب متابعة مستمرة للتطورات الاقتصادية والتمويلية الحديثة في ظل التحولات العالمية ورؤية السعودية ٢٠٣٠.

جوانب القوة في المراجع

- تتميز الدراسة بعدة نقاط قوة واضحة في جانب المراجع، يمكن تلخيصها في عدد من المحاور الأساسية:
 - أولاً، تنوع المصادر بين محلية ودولية، وهو ما يعكس وعياً منهجياً بأهمية المقارنة في دراسات اقتصاديات التعليم، حيث لم يقتصر الباحث على البيئة السعودية فقط، بل توسع إلى نماذج دولية مختلفة، مما يعزز من شمولية التحليل.
 - ثانياً، استخدام مصادر حديثة نسبياً في بعض الجوانب، خاصة تلك المرتبطة بالسياسات التعليمية والتحوليات الاقتصادية، الأمر الذي يساهم في ربط الدراسة بالسياق المعاصر وعدم بقائها في إطار نظري تقليدي. وهذا مهم جداً في مجال سريع التغير مثل تمويل التعليم الذي يتأثر بالتحوليات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل مباشر.
 - ثالثاً، وجود مراجع مؤسسية رسمية مثل تقارير المنظمات الدولية (OECD وغيرها)، وهو ما يضيف موثوقية عالية للبيانات المستخدمة، إذ إن هذه الجهات تُعد من أكثر المصادر دقة في إنتاج الإحصاءات والتحليلات الاقتصادية المقارنة.
 - رابعاً، اتساع قاعدة المراجع العددية، حيث يبدو أن الدراسة اعتمدت على عدد كبير نسبياً من الدراسات السابقة، وهو ما يعكس محاولة لبناء خلفية نظرية قوية تغطي مختلف أبعاد موضوع التمويل التعليمي من زوايا متعددة مثل الكفاءة، والعدالة، والسياسات التمويلية، والحوكمة.

جوانب الضعف في المراجع

- على الرغم من الجوانب الإيجابية السابقة، إلا أن هناك مجموعة من نقاط الضعف المنهجية التي يمكن رصدها بوضوح في قائمة المراجع.
- أولاً، هناك نوع من التفاوت في جودة المصادر، حيث تمت الموازنة بين مراجع أكاديمية محكمة ومصادر أقل عمقاً أو ذات طابع وصفي، مما قد يؤثر على توازن البناء النظري للدراسة.
- ثانياً، ضعف التركيز على الدراسات المتخصصة جداً في اقتصاديات وتمويل التعليم داخل السياق السعودي، إذ يبدو أن جزءاً من المراجع يعتمد على تجارب دولية أكثر من الاعتماد على إنتاج علمي محلي متخصص، رغم أن الموضوع يرتبط بشكل مباشر ببيئة المملكة العربية السعودية. وهذا قد يؤدي إلى فجوة بين الإطار النظري والتطبيق الفعلي.
- ثالثاً، هناك ملاحظة تتعلق بتفاوت حداثة المراجع، حيث إن بعض المصادر تعود لسنوات أقدم نسبياً، في حين أن موضوع الدراسة يتطلب الاعتماد بشكل أكبر على أحدث الدراسات التي تعكس التحولات الجارية في التمويل التعليمي، خصوصاً في ظل رؤية ٢٠٣٠ والتحول الرقمي في التعليم.
- رابعاً، يغلب على بعض المراجع الطابع الوصفي والإحصائي دون وجود نماذج تحليلية أو أطر نظرية اقتصادية عميقة، وهو ما قد يحد من قدرة الدراسة على تقديم تفسيرات معمقة للظواهر محل البحث، ويجعلها أقرب إلى العرض التراكمي للمعلومات بدل التحليل العلمي النقدي.

الخاتمة

إن الدراسة تمتلك قاعدة مرجعية جيدة من حيث التنوع والانتساع، إلا أنها تحتاج إلى تعزيز من حيث التركيز على الدراسات المتخصصة الحديثة، وزيادة الاعتماد على المراجع التحليلية العميقة بدل الاكتفاء بالمراجع الوصفية أو الإحصائية. كما أن تحسين التوازن بين الدراسات المحلية والدولية، وتحديث الإطار المرجعي بشكل أكبر، من شأنه أن يرفع من جودة الدراسة ويعزز من قيمتها العلمية في مجال اقتصاديات وتمويل المنظمات التعليمية.

المرجع

Albeshir, S. (2025).
المنظمات التعليمية في المملكة العربية السعودية. Retrieved
from
https://www.researchgate.net/publication/394454637_drast_fy_aqtsadyat_wtmwyl_almnzmat_altlymyt_fy_almmlkt_alrbyt_alswdyt



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

